لعل مراد الامام قدس سره ان اصل الايمان اي ما يخرج به عن الكفر
ويتصف المرء به بالايمان وهو كونه مومنا وهو حقيقة التصديق
واقل ما لا بد منه ويتحقق في الضعيف والقوي لا ينقص بوجه
والا لم يبق الجزم والتصديق وهو ظاهر لان الحقيقة اذا انتقص
منها شيء لم تبق تلك الحقيقة فلم يبق الجزم والتصديق وتلك
المرتبة لا تزيد اذ الزائد هذه مع الزيادة ولو كان الزائد هو الحقيقة
واقل ما لا بد منه لكان الناقص عنه لم يكن تصديقا وجزما بل
محتملا للنقيض فالتفاوت في اصل الحقيقة وتلك المرتبة لا تتصور
الا بانعدام الحقيقة في الناقص فلا تبقى الحقيقة التصديقية
وهذا ظاهر غفل عنه من غفل وانما المراد البديهي ان فردا من
التصديق اقوى من فرد وفردا اضعف من فرد ولا نزاع في ذلك وانما
الكلام في الحقيقة وتلك المرتبة الدائرة مع الفردين التي يتحقق
بها الايمان ويخرج بها عن الكفر وهو ما تحقق به الايمان ليس
الفرد القوي من حيث هو قوي والا لم يكن للضعيف ايمانا ولا
الضعيف والا لم يكن القوي ايمانا بل هي الحقيقة التصديقية
يدل على ذلك ان الامام استدل على عدم دخول الاعمال في الايمان
بانه لا يقال لتارك الصلاة انه ليس بمومن ومثل ذلك جار في الشديد
والضعيف كما مر ولولا ان مراده ما مر من اصل الايمان لم يتم هذا
الاستدلال اصلا كما لا يخفى لظهور انه يجوز ان يكون للايمان فردا
اقوى والصلاة داخلة فيه ولا يلزم من عدم هذا الفرد ان لا يتحقق
فردا اخر ضعيف لا يدخل فيه العمل حتى يقال ليس بمومن والامام
الاعظم شانا من ان يخفى عليه هذا الامر الواضح على الطلبة ولعل
المخالف لا ينكر ان تلك المرتبة غير متفاوتة وانما اراد بما مر

والامام

والامام لا ينكر ذلك ايضا ولكن لا يلزم من ذلك رفع الخلاف
حقيقة اذ يبقى الخلاف في ان الفرد القوي مع قوته يطلق
عليه الايمان حقيقة او هو ايمان مع القوة على انا لو التزمنا
رفع الخلاف بالحقيقة فلا محذور وانما زعموا الخلاف لانهم حملوا
كلام الامام على غير المراد فان قلت هل يقول الامام للقوي انه
ايمان اولى فان لم يقل به يشكل عليه تعريف الايمان بالتصديق
فانه تصديق وان قال به يشكل نفي الزيادة قلت هو يقول انه
ايمان مع زيادة قوة ونور والايمان الذي يخرج به عن الكفر ما لا يحتمل
التفاوت وفي التعريف مسامحة فانه اقل ما لا بد منه في التصديق في
الحقيقة التصديقية وبالجملة مذهب الامام ان شدة التصديق وقوته
من ثمرات اصله وانواره وليست بداخلة فيما يخرج به عن الكفر كالاعمال
وغيرها فلا يرد عليه شيء مما ذكروه الا ان فيه اشكالا وتدقيقا فلعلنا
نتضح هو ودفعه بالتامل في معنى الشديد والضعيف والزائد
والناقص والتدبر فيما اوردوه في مباحث ان الذاتي لا يقبل الزيادة
والنقص والشدة والضعف **البحث السادس** ذكر شارح
التجريد في الشرح الجديد ان الامكان بالغير قياسا على الوجوب بالغير
والامتناع بالغير اذ لا يقتضي الغير وجود الماهية ولا عدمها كما ان
الواجب بالغير ان يقتضي الغير وجود الماهية والممتنع بالغير ان
يقتضي الغير عدم الماهية واعترض عليه الاستاد النحرير الدواني في
الحواشي المشهورة عنه بان الوجوب ضرورة الوجود والامتناع
ضرورة العدم والامكان لا ضرورتهما فالوجوب بالغير اقتضاء ضرورة
الوجود والامتناع بالغير اقتضاء ضرورة العدم فالامكان بالغير بالقياس
اليهما اقتضاء الغير لا ضرورتهما وهو ظاهر ومراد الشارح ايضا معنى

Copyright © King Saud University